

مقاربة الاتحاد الأوروبي الجديدة تجاه الإصلاح الديمقراطي في تونس

European Union's New Approach toward Democratic Reform in Tunisia

سعدة فيروز¹، فول مراد²¹كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر (3)، saa85fairouz@hotmail.com²كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر (3)، foulmourad@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/04/24 تاريخ القبول: 2022/06/06 تاريخ النشر: 2022/06/16

ملخص:

تتناول هذه الدراسة استجابة الاتحاد الأوروبي للتطورات التي عرفت تونس نهاية 2010؛ والتي فرضت عليه صياغة سياسة جديدة من خلال مراجعته لسياسة الجوار، والتي تهدف إلى دعم الإصلاح الديمقراطي في تونس وفق آليات جديدة.

توصلت الدراسة إلى أن النهج الجديد المتمثل في مراجعة سياسة الجوار الأوروبية قد ساهم في دعم المرحلة الانتقالية في تونس، حيث مثلت الاستثناء من حيث حجم المساعدات المالية الممنوحة لها، تم توجيهها لإصلاح المؤسسات السياسية، الانتعاش الاقتصادي، إصلاح المنظومة القضائية. التحضير للانتخابات من خلال تقديم المساعدة الفنية للسلطات الانتقالية، إضافة إلى تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني.

كلمات مفتاحية: الإصلاح الديمقراطي، سياسة الجوار، تونس.

Abstract:

This study deals with the European Union's response to the developments in Tunisia at the end of 2010; Which forced him to formulate a new policy through his review of the neighborhood policy, which aims to support democratic reform in Tunisia according to new mechanisms.

The study concluded that the new approach to reviewing the European Neighborhood Policy has contributed to supporting the transitional period in Tunisia, as it represented the exception in terms of the amount of financial aid granted to it, directed at reforming political institutions, economic recovery, and reforming the judicial system.

Keywords: Democratic Reform; Neighborhood Policy; Tunisia.

المؤلف المرسل: سعدة فيروز، الإيميل: saa85fairouz@hotmail.com

مقدمة:

مثّلت منطقة شمال أفريقيا مجالاً حيويّاً بالنسبة للاتحاد الأوروبي؛ حيث سعى لربط دول المنطقة بمشاريع للحفاظ على مصالحه وأهدافه، وقد نال الحفاظ على الامدادات الطاقوية والاستقرار الأمني حظاً وافراً في أغلب الاتفاقيات التعاونية، في حين كان الترويج للديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات شعارات ينادي بها الاتحاد الأوروبي لتحقيق أهدافه الأمنية والاقتصادية. وقد جاءت الحركات الاحتجاجية في بعض الدول العربية والتي كانت بدايتها في تونس لتفرض على الاتحاد الأوروبي؛ إعادة النظر في سياسته تجاه دعم الإصلاح الديمقراطي، وتبني مقارنة جديدة تتكيف مع الواقع الجديد.

تتمحور المشكلة البحثية حول حقيقة مفادها أنه في ظل التحولات السياسية الجديدة التي عرفتھا تونس منذ نهاية 2010، أدرك الاتحاد الأوروبي ضرورة التفاعل ولعب دور كبير في دعم التحوّل الديمقراطي باعتباره شريك رئيسي لها، وبذلك يمكن صياغة الاشكالية الرئيسية في التالي:

ماهي السياسات المطروحة من طرف الاتحاد الأوروبي لدعم الإصلاح الديمقراطي في تونس؟
وتندرج ضمن هذه المشكلة البحثية الاسئلة الفرعية التالية:

- إلى أي مدى مثّلت تونس مجالاً حيويّاً للاتحاد الأوروبي؟
- ما هي العوامل المسبّبة لحدوث الحركات الاحتجاجية في تونس؟
- إلى أي مدى ساهمت المبادرات الأوروبية الجديدة في دعم الإصلاح الديمقراطي في تونس؟
- هل سياسة الجوار الجديدة تشكّل تحوّلاً سياسياً حقيقياً؟
- وللإجابة على التساؤل الرئيسي تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:
- تلعب الجهود الأوربيّة الجديدة دوراً هاماً في الدفع بعملية الإصلاح الديمقراطي في تونس؟
وتندرج عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:
- أدّت المكانة الجيو-استراتيجية التي تتمتع بها تونس إلى محاولة الاتحاد الأوروبي لربطها بسياسات تعاون.
- ساهم تردّي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في حدوث ثورة الياسمين في تونس.
- يتطلب الحفاظ على المصالح الحيوية للاتحاد الأوروبي ربط تونس بسياسات تعاونية.
- أدّى التناقض بين الخطاب الرسمي الأوروبي والممارسة في التعاطي مع المسألة الديمقراطية في تونس إلى إعادة تبني مقارنة جديدة من طرف الاتحاد الأوروبي.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل سلوك الاتحاد الأوروبي تجاه التحولات السياسية الجديدة التي عرفتها تونس، بدءاً من موقفه تجاه الحركات الاحتجاجية، وصولاً إلى المبادرات والجهود التي قدّمها من خلال إعادة تبني مقاربة جديدة تسعى إلى إعطاء الأولوية لتعزيز الديمقراطية. كما يهدف البحث أيضاً إلى إبراز محطات الدعم من طرف الاتحاد الأوروبي تجاه تونس خلال المرحلة الانتقالية الجديدة، ومدى مساهمتها في تحقيقها لاستقرار سياسي واقتصادي في تونس.

سوف تعتمد الدراسة على أكثر من منهج، فبطبيعة الموضوع المدروس تستوجب الاعتماد على

المناهج التالية:

- المنهج التحليلي: يتم توظيف هذا المنهج في تفكيك بيان ان موضوع الدراسة وتحليلها، ثم إعادة بنائها في سبيل الوصول إلى معرفة الدوافع والعوامل التي تؤثر على سلوك الأطراف المختلفة. وبتطبيق هذا المنهج فإنه يقدم تفسير الأسباب الحركات الاحتجاجية التي عرفتها تونس، وكيف كان لها تأثير على دول الجوار لاسيما أوروبا؛ فقد أثرت على سلوك الاتحاد الأوروبي تجاه تونس من خلال إعادة صياغة نهج جديد يتجاوب مع الجوار المتغير.

- المنهج النظامي: يعتمد على دراسة الدولة وتحركاتها الخارجية في النظام الدولي كوحدة أساسية للتحليل، فهو محاولة للجمع بين دراسة الدولة كوحدة واحدة لتحديد أبعاد سياستها الخارجية وبين المتغيرات الإقليمية والدولية التي تؤثر على صياغة تلك الدولة لسياستها الخارجية. ويساعد هذا المنهج في دراسة الاتحاد الأوروبي كوحدة تحليل، ومعرفة المتغيرات التي تؤثر في سياساته خاصة فيما يتعلق بالتحولات التي عرفتها تونس منذ نهاية 2010.

- المنهج التاريخي: يساعد على فهم المتغيرات المرتبطة بالأوضاع القائمة لظاهرة معينة من خلال تتبع مسارها التاريخي المتكون من عناصر ومراحل متشابكة ومتداخلة ومتراصة، سيتم اعتماد المنهج التاريخي لتتبع المسار التاريخي لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه تونس من خلال التطرق إلى أهم المحطات التاريخية التي مرّت بها هذه السياسات.

1. الأهمية الجيو-استراتيجية لتونس بالنسبة للاتحاد الأوروبي

1.1. البعد التاريخي:

بسبب الماضي الاستعماري الأوروبي تحوّلت العلاقات بين تونس وأوروبا إلى مراحل التعاون والتعايش لاعتبارات متقاربة، فقد خضعت تونس للاستعمار الفرنسي سنة 1881؛ وتم فرض الحماية على تونس بمقتضى معاهدة باردو(السرجاني، 2011، صفحة 21)، فقد اعتبرت فرنسا تونس مجالاً حيويّاً تابعاً لها حتى بعد الاستقلال، وبناءً عليه اعتبرت تونس بكل أبعادها الاقتصادية والأمنية والثقافية حسب الإدراك الأوروبي امتداداً للفضاء الأوروبي.

1.2. البعد الجغرافي:

إنّ أوروبا والبحر المتوسط موصولون معاً جغرافياً وتاريخ مشترك، فالقرب الجغرافي هو حقيقة واقعة منذ فترة طويلة وهو دعامة الترابط المتزايد(The European Council, 2004, p. 2)، فلا يفصل بين الساحلين التونسي والإيطالي إلا 146 ميلاً فقط(الخطيب، 2019).

1.3. البعد الأمني:

تعتبر تونس ذات أهمية بالنسبة لأمن أوروبا، خاصة في ظل بروز التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود، كالإرهاب والجريمة المنظمة، والهجرة الغير شرعية، وهو ما ساهم في ربطها بسلسلة مشاريع تعاونية أمنية للحفاظ على الاستقرار في المنطقة.

2. تطوّر السياسات الأوروبية تجاه تونس

3.1. السياسة المتوسطة للمجموعة الاقتصادية (CEE):

يعود تبني الأوروبيين للمبادرة المتوسطة إلى إيقاعهم أن الفضاء المتوسطي يعينهم بالدرجة الأولى تتضمن السياسة المتوسطة للمجموعة الاقتصادية ثلاث مراحل: المرحلة الأولى: سياسة الانتساب (1957-1972): كانت الخطوة الأولى للسياسة المتوسطة هي بدء عقد اتفاقيات انتساب بين المجموعة الأوروبية والدول المتوسطة، وهي تستند على المادة 238 من معاهدة روما التي تسمح للجماعة الأوروبية بعقد اتفاقيات مع دول أجنبية أو منظمات دولية تنتسب إلى السوق الأوروبية على أسس من الحقوق والواجبات والأعمال المشتركة. وبداية من سنة 1963 باشرت تونس مفاوضات لعقد اتفاقية مشاركة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية ليمتد في 28 مارس 1969 إبرام الاتفاق مع تونس لمدة (5) سنوات(بخوش، 2006، صفحة 77).

المرحلة الثانية: السياسة المتوسطة الشاملة (1972-1989): تم تبني فكرة السياسة المتوسطة الشاملة في قمة باريس (19-12 أكتوبر 1972) حيث أعادت المجموعة الأوروبية إعادة هيكلة سياستها المتوسطة

لتظهر في شكل سياسة متوسطة شاملة (سلمان، 1999، صفحة 243)، وقد تم التوقيع على الاتفاقية بين تونس والاتحاد الأوروبي في 25 أبريل 1976 (أحمد، 1983، صفحة 41).
المرحلة الثالثة: السياسة المتوسطة المتجددة (1989-1995): أصدرت اللجنة الأوروبية تقريراً لمراجعة العلاقات بدول المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة؛ وبروز تحولات دولية آخذاً في الاعتبار التغيرات التي حدثت في النظام الدولي وتأثيراتها على الجانبين، وقد أصدر هذا التقرير في جوان 1990، أطلق عليه نحو سياسة متوسطة جديدة، التي أكدت على استمرارية العلاقات القديمة وإضفاء بعض التعديلات عليها لتدعيم هذه العلاقة؛ حيث تم زيادة حجم المساعدات من خلال البروتوكول المالي الرابع (سلمان، 1999، صفحة 243).

الجدول 1: حجم المساعدات المقدمة لتونس من خلال البروتوكول المالي الرابع (بملايين الايكو)

الدولة	صندوق الميزانية	قروض BEI	المجموع
تونس	156	168	324

المصدر: بخوش، 2006، صفحة 84.

3.2. الشراكة الأورومتوسطية:

جاء الاعلان عن الشراكة الأورومتوسطية في مؤتمر برشلونة سنة 1995، وهي تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة مع دول المتوسط بحلول عام 2010. إضافة إلى إقامة منطقة للسلام والاستقرار؛ عن طريق تعزيز الحوار السياسي والأمني وتقريب الشعوب من بعضها البعض. ضم مؤتمر برشلونة لعام 1995 الدول 15 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مع (12) دولة من شرق وجنوب المتوسط تضمنت 8 دول عربية هي: مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين، تونس، الجزائر والمغرب، أما الدول الأخرى غير العربية وعددها 4 هي: تركيا، إسرائيل، قبرص ومالطا (نافعة، 2004، الصفحات 493-494). وقد تم توقيع اتفاقية الشراكة الأورو-تونسية في 17 جويلية 1995، ودخلت حيز التنفيذ في 1 مارس 1998، وقد تضمنت محورين أساسيين: المحور السياسي: وتم التأكيد فيه على الحوار كأداة للتعاون السياسي وذلك لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة. والمحور الاقتصادي: يهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة وتم تحديد مرحلة انتقالية حددت بـ 12 سنة، كما تضمن هذا المحور تطبيق أحكام منظمة التجارة الدولية في المجالات الاقتصادية، خاصة المسائل المتعلقة بالصادرات والواردات وتحرير تدريجي للتجارة المتبادلة في المنتجات الزراعية والسمكية.

3.3. سياسة الجوار الأوروبية:

أطلق الاتحاد الأوروبي سياسة الجوار سنة 2003، من خلال مبادرة جديدة من طرف رئيس اللجنة الأوروبية "رومانو برودي" جاءت على شكل وثيقة رسمية تحت تسمية (أوروبا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع جيراننا الشرق والجنوب). حملت هذه الأخيرة مفهوماً جديداً في أجندة الاتحاد الأوروبي وهو مفهوم الجوار، وجاءت هذه المبادرة بهدف إقامة منطقة استقرار وأمن وازدهار بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه تقوم على أسس التعاون الاقتصادي والسياسي. كذلك يعتبر ترسيم الحدود وضبطها - والتي يدخل الجيران في نطاقها- الهدف الأساسي الذي جاءت من أجله هذه المبادرة (حروري، د.س.ن، صفحة 346). وقد تم اعتمادها بعد طرح ورقة استراتيجية من طرف الاتحاد الأوروبي في 12 ماي 2004 تحت عنوان (سياسة الجوار الأوروبي: وثيقة توجيهية)، حددت المبادئ والقضايا المرتبطة بالتعاون الإقليمي إضافة إلى الجيران المعنيون بسياسة الجوار الأوروبية حيث عنيت تونس بهذه المبادرة (بلجياتي وغازلي، 2020، صفحة 312).

3.4. الاتحاد من أجل المتوسط:

تعود فكرة الاتحاد من أجل المتوسط إلى الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي؛ حيث رغب في إحياء الدور والمكانة لفرنسا (عدالة، 2014، صفحة 9). وقد تم انعقاد قمة متوسطة في باريس سنة 2008 ل طرح الرؤية الشاملة للاتحاد من أجل المتوسط والتي دعى إليها مؤتمر روما الثلاثي (فرنسا، إيطاليا وإسبانيا) الذي انعقد في 20 ديسمبر 2007، اتفقت الدول خلال مؤتمر روما على أن يضم الاتحاد من أجل المتوسط الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (27) دولة إضافة إلى 15 بلداً متوسطياً شملت (9) دول عربية هي الجزائر، المغرب، تونس، الأردن، لبنان، موريتانيا، فلسطين وسوريا (زنودة، 2020، صفحة 124).

3. أسباب قيام الثورة في تونس

بدأت شرارة الثورة التونسية عند قيام البوعزيزي بإضرام النار على نفسه يوم 17 ديسمبر 2010 أمام مقر الولاية رافضاً للإهانة والظلم الذي تعرّض له من قبل السلطات التونسية. نالت هذه الواقعة رفض غير مسبوق من قبل الشارع التونسي لتعرف تونس احتجاجات ومظاهرات شملت كافة فئات الشعب عبر كل المناطق التونسية (بشارة ع.، 2012، صفحة 38)، وقد كان مطلب الشعب الأساسي هو رحيل النظام، وكذلك محاربة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية (ناجي، 2011، صفحة 131). أنهت بذلك

ثورة الياسمين نظام حكم مستبد استمر لمدة 23 سنة بتنحي الرئيس زين العابدين عن السلطة وهروبه وعائلته في 14 جانفي 2011 إلى السعودية، لتدخل تونس مرحلة تاريخية جديدة كانت بدايتها بإعلان الوزير الأول محمد الغنوشي عن توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة حيث أكد "وباعتبار تعذر رئيس الجمهورية ممارسة مهامه بصفة وقتية أتولى من الآن سلطات رئيس الجمهورية، وأدعو كافة أبناء الشعب من مختلف الحساسيات -الاتجاهات- الفكرية والسياسية والفئات والجهات بالتحلي بالوحدة لتمكين بلادنا التي تعزّ علينا جميعاً من تحطّي هذه الصعاب". (السرجاني، 2011، صفحة 97)

وقد اختلفت وتعدّدت الأسباب التي أدت إلى قيام الثورة التونسية، ويمكن إيجازها في التالي:

4.1. طبيعة النظام السياسي التونسي المستبد:

بعد الاستيلاء على النظام وأجهزته من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى قيام الثورة التونسية؛ حيث أدى إلى الجمود السياسي وترسيخ التسلطية (شحاتة، 2011، صفحة 11). وبعد توليه منصب رئيس الجمهورية عقب انقلابه على "الحبيب بورقيبة" عام 1987 وعد "بن علي"، بتحقيق ديمقراطية حقيقية في تونس تكفل الحريات الأساسية والنقاوية وتفتح المجال أمام حرية التعبير والرأي والصحافة، وقام بإصدار ميثاق 1988 و 1991 يقرّ بالتحول الديمقراطي في تونس وأقرّ بإحداث تعديلات دستورية، خاصة تلك المتعلقة بمنصب الرئاسة مدى الحياة، والسماح بالتعددية الحزبية في تونس (بشارة ع.، 2012، الصفحات 154-151). لكن ديمقراطية بن علي كانت شكلية وقد تمثلت ملامح إخفاق نظامه والتي ساهمت في تكريس السلطوية في التالي: (السعدي، 2015، صفحة 163)

- بالرغم من إقرار التعددية الحزبية إلا أنها كانت شكلية حيث لم يضطلع حزب التجمع الدستوري الديمقراطي طوال فترة حكم بن علي بدور المنافس في إطار التعددية، بقدر ما كان الحزب المهيمن والمسيطر على الحياة السياسية. ففي أول انتخابات تعددية سنة 1994 كان حضور المعارضة شكلي حيث تحصل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي 97.73% من أصوات الناخبين.
- غياب التداول السلمي على السلطة، حيث شهدت تونس أول انتخابات رئاسية تعددية سنة 1999، وتواصل اعتماد التعددية في الانتخابات الرئاسية الموالية، لكن في ظل عدم وجود منافسة جدية حيث كانت نسبة الأصوات التي يتحصل عليها بن علي لا تنزل عن 90% من أصوات الناخبين وهو ما أفقد الانتخابات الرئاسية في تونس نزاهتها ومصداقيتها.

- مارس بن علي كل أشكال القمع على المعارضة حيث أنشأ شرطة خاصة ضد المعارضين السياسيين؛ لترويعهم واعتقالهم وقمع الصحافة، فقد قامت قوات أمن الدولة بمصادرة المطبوعات التي تنتقد أمن الدولة، ومارس سياسة القمع ضد حزب النهضة ورفض إضفاء الشرعية عليه، كما اعتقل واغتال العديد من أعضائه، كما عطلّ منظمات المجتمع المدني وتلاعب بنتائج الانتخابات (ناجي، 2011، الصفحات 139-140).

4.2. تآكل شرعية النظام السياسي في تونس:

عانى النظام السياسي التونسي في فترة حكم بن علي من أزمة الشرعية، حيث فقد وسائل الاتصال بينه وبين الشعب التونسي، بسبب عدم قدرته على حل مختلف مشاكله السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ وهو ما أدى إلى اكتسابه رفض وعدم رضى الشعب التونسي خاصة فئة الشباب وخريجي الجامعات منهم، مما أدى إلى تراجع شرعية النظام شيئاً فشيئاً إلى أن فقدتها تماماً.

4.3. الفجوة بين الخطاب السياسي والواقع:

تميز الخطب والتصريحات الرسمية التونسية بالتناقض، بالمقارنة بالإنجازات الاقتصادية والاجتماعية المحققة في تونس، حيث أنها تصرّح بإنجازات كبيرة في حين أنها تعتبر قليلة مقارنةً بمتطلبات وطموحات الشعب التونسي. فالمتتبع للوضع في تونس يجد أن أغلب الإنجازات محصورة في الشريط الساحلي الشمالي وهو ما كرّس التهميش في تونس، والذي بدوره كرّس أزمة الثقة بين نظام الحكم والشعب التونسي وعدم ثقته في الخطابات الرسمية.

4.4. سيطرة الحزب الحاكم على الحياة السياسية في تونس:

خلال فترة حكمه ساهم زين العابدين بن علي في إبقاء حزب التجمع الدستوري الديمقراطي حاضراً ادارياً وعلى مختلف المستويات، وقد ظهر ذلك من خلال سيطرته على أغلبية المقاعد في البرلمان التونسي في جميع الدورات الانتخابية منذ عام 1989، وذلك لكي يضمن بن علي بقاءه على سدة الحكم. (صديقي، 2011، صفحة 14)

4.5. البطالة:

ارتفعت نسبة البطالة في فترة حكم بن علي بسبب ضعف برامج التشغيل، وقد ارتفعت خاصة لدى الشباب حاملي الشهادات الجامعية، حيث لجأ الكثيرون إلى ممارسة أعمال خارج مجال تخصصهم

وقد تصل إلى حد العمل كباة متحولين في الأسواق، وهو ما جعل عدد كبير من الشباب يئس من سوق العمل.

الجدول 2: تطور نسبة البطالة في تونس في الفترة (2006-2010):

السنة	2006	2007	2008	2009	2010
النسبة (%)	14.3	14.1	14.2	13.3	13.0

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة 2010، تونس: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2011، ص28.

4.6. الفقر:

عرفت تونس توسعاً كبيراً لظاهرة الفقر، لاسيما في المناطق المهمشة والتي انطلقت منها الشرارة الأولى للثورة التونسية، وقد ساهم الارتفاع الكبير في الأسعار في ظل الأجور القليلة والذي أدى إلى تراجع القدرة الشرائية لدى الفرد في تونس إضافة إلى غياب التوزيع العادل للثروات كثيراً في تفاقم أزمة الفقر، وحسب احصائيات البنك الدولي عرفت تونس أعلى معدلات الفقر منذ استقلالها سنة 2000 حيث بلغت نسبة الفقر 25.4%، لتصل سنة 2010 حوالي 20.5% (البنك الدولي، 2010-2000).

4.7. الفساد:

تم التأكيد على وصول الفساد إلى أعلى مستوياته في تونس، وذلك بحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2010 حيث صنّفت تونس ضمن المرتبة 59 عالمياً (منظمة الشفافية الدولية، 2006-2010).

الجدول 3: تصنيف تونس من حيث الفساد في الفترة (2010-2006):

السنة	2006	2007	2008	2009	2010
الرتبة	51	61	62	65	59

المصدر: احصائيات منظمة الشفافية الدولية (2010-2006)، تم الاسترداد

من: <https://www.transparency.org/en/cpi>

4.8. التهميش المناطقي:

من أبرز الأسباب التي أدت إلى حدوث الثورة التونسية التهميش المناطقي، حيث تقلّ المشروعات التنموية التي بدورها توفر مناصب عمل للعاطلين عن العمل، فالمدن الكبرى التي تحتوي على الموانئ والمناطق صناعية والزراعية يتمركز فيها الأغنياء وكذا الطبقة الوسطى، بينما عانت المناطق الريفية الأخرى من

التهميش حيث يشكوا سكانها من الفقر وشح المياه وندرة فرص العمل، إضافة إلى تمركز المؤسسات السياسية والادارية والتجارية والسياحية للدولة في المدن الساحلية الكبرى إلى جانب الاختلاف في مستوى المعيشة بين الريف والمدينة. (بن يونس، 2011، صفحة 9)

4. موقف الاتحاد الأوروبي من الحركات الاحتجاجية في تونس

قبل الثورة كانت علاقات الاتحاد الأوروبي مع تونس محصورة بشكل عام، وخاصة في حالة نظام بن علي الاستبدادي في تبادل المصالح التجارية والمالية والاستراتيجية، لم يكن خطاب الاتحاد الأوروبي الذي يشيد بمزايا مبادئ الديمقراطية يتماشى دائماً مع تنفيذ سياسات الاتحاد الأوروبي في هذا المجال، وضعت هذه التناقضات الأساس للحكومات الاستبدادية مثل حكومة بن علي وسمحت لها بالحفاظ على سيطرتها على الاقتصاد والمجتمع. وقد استندت سياسات الاتحاد الأوروبي التي نفذت قبل الثورة التونسية على ثلاث تنازلات أساسية واقتصرت عليها نتيجة تبادل المصالح مع النظام القائم تتمثل في: (Parlement Européen, 2016, p. 4)

- التجارة مقابل المساعدة.
- الفوائد مقابل الحريات.
- الأمن مقابل الصمت.

فالاتحاد الأوروبي في فترة حكم بن علي، كان مهتماً بالقضايا الأمنية (التعاون في مكافحة الارهاب والهجرة غير الشرعية وأشكال الإتجار الأخرى)، مقارنةً بالتركيز على الاصلاحات الديمقراطية؛ ساهم ذلك في فشل الاتحاد الأوروبي في تحقيق نتائج ملموسة في مجال الحكم الديمقراطي وسيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان، ومرد ذلك استخدام النظام المستبد في تونس حجة التعاون الأمني لضمان الصمت، وبذلك تهاون الاتحاد الأوروبي في مواجهة ومحاسبة هذا النظام مما أدى إلى تآكل شرعية الاتحاد تدريجياً كمدافع على الاصلاحات الديمقراطية. (Parlement Européen, 2016, p. 27)

لكن بعد بضعة أشهر من التردّد والانقسامات، أدرك صنّاع السياسة في الاتحاد الأوروبي أنه من غير المجدي محاولة وقف تيار التغيير، بل سعى الاتحاد الأوروبي إلى إعادة تكييف موقفه مع مطالب المحتجين، وقد أعلن رئيس المفوضية "خوسيه مانويل بارسو" عن التحوّل في دعم الحركات الاحتجاجية في الدول العربية في مارس 2011 عندما قال "أنه من واجبنا أن نقول للشعوب العربية أننا في صفهم من

بروكسل أريد أن أقول هذا بالتحديد للشباب العرب الذي يحارب الآن من أجل الحرية والديمقراطية نحن الآن في صفك". (Behr, 2012, p. 7)

كما صرّحت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي كاثرين اشتون مع بداية الثورة في تونس في 14 فيفري 2011 "أن الاتحاد الأوروبي يدعم تطّعات الشعب التونسي للحرية والديمقراطية، فالديمقراطية العميقة لا يمكن أن تترسّخ وتزدهر إلا بمشاركة شريجة واسعة من المنظمات غير الحكومية، فالإتحاد يوسع فعل الكثير من أجلهم، فنحن نريد أن نكون حليف تونس القوي في عملية انتقالها نحو الديمقراطية". (بن الحاج، 2019، صفحة 37)

كما اجتمع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، بعد أسبوعين من انتهاء حكم زين العابدين بن علي وأشادوا بالثورة التونسية، وأعلنوا رغبتهم في إقامة نظام ديمقراطي في تونس.

وقد مهّدت الثورة التونسية لجلب الدعم من الاتحاد الأوروبي، وتجلّى ذلك في سلسلة الزيارات رفيعة المستوى أوّلها زيارة كبار المسؤولين كاثرين اشتون، التي وقعت بعد أسابيع قليلة من اندلاع الثورة في 14 فيفري 2011، بالإضافة إلى زيارة السيد بوزيك رئيس البرلمان الأوروبي. (The European Union, 2011, p. 8)

5. مراجعة سياسة الجوار الأوروبية كاستجابة للتطورات في تونس:

رسم الاتحاد الأوروبي نهجاً جديداً تجاه جواره الجنوبي، وذلك بمراجعته لسياسة الجوار الأوروبية في جنوب المتوسط، من خلال بيانين صدرا عن المفوضية الأوروبية، ويمكن القول أنهما الوثيقتان الرسميتان اللتان استهدفتنا الأحداث الجارية في الوطن العربي. (Gallais, 2012, p. 9)

البيان الأول (شراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك):

بياناً إعلامياً مشتركاً صدرت الممثلة السامية للاتحاد في الشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، كاثرين اشتون والمفوضية الأوروبية، بتاريخ 8 مارس 2011، تم اقتراح مراجعة وتكييف سياسة الجوار تجاه الجيران الجنوبيين عن طريق شراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك، تقوم على نهج متغير تجاه مختلف دول المنطقة المعنية، تهدف هذه الشراكة إلى تحقيق تكامل اقتصادي وتعاون سياسي عميق، حيث أن الدول التي تسير بشكل أسرع في الإصلاحات تحصل على المزيد من الدعم، والعكس صحيح؛ إذا تم إحراز تقدّم ضئيل. والشرط الأساسي للعضوية في هذه الشراكة هو تنظيم انتخابات حرة ونزيهة (Andoura & Dobrostamat, 2011, p. 7) تقوم هذه المقاربة الجديدة على أساس التفاضل والشروط والمساءلة المتبادلة، وهي تقوم على

أساس ثلاثة عناصر التحول الديمقراطي وبناء المؤسسات وشراكة أقوى مع الشعب ونمو مستدام وشامل. (بشارة خ.، 2013، صفحة 7)

البيان الثاني (استجابة جديد لجوار متغير): استجاب الاتحاد الأوروبي ثانيةً للاضطرابات في جنوب المتوسط، وذلك من خلال رسالة مشتركة للمفوضية الأوروبية والممثلة الأعلى للاتحاد الأوروبي بتاريخ 25 ماي 2011 لوضع نهج جديد لأوروبا (سياسة جوار في إطار استراتيجية جديدة تجاه الجوار المتغير)، وبالتالي تعميق مقترحات "الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك"، حيث تهدف الوثيقة إلى وضع نهج جديد على أساس أكبر تمايز فيما يتعلق بالشركاء وزيادة المشروطة وزيادة الموارد المتاحة. ويقوم هذا البيان على أساس الالتزام بإعطاء الأولوية لمواجهة تحديين بارزين هما: إرساء أسس "الديمقراطية العميقة والمستدامة"، وهو ما يعني عدم الاقتصاد على دعم وضع الدساتير الديمقراطية وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، بل تجاوز ذلك إلى دعم بناء أنظمة قضائية نزيهة ومستقلة إلى جانب ضمان حرية الإعلام وفعالية المجتمع المدني. هذا من جهة، ومن جهة أخرى سيتم العمل على ضمان نمو اقتصادي شامل وتنمية مستدامة تساهم في خلق فرص شغل للشباب. (بن الحاج، 2019، صفحة 33)

وقد أبرم الاتحاد الأوروبي شراكة متميزة مع تونس عام 2012 في إطار مراجعة سياسة الجوار الأوروبية، تدور حول ثلاثة محاور رئيسية وهي: (De Coopération Union Européenne, 2018, p. 5)

المحور الأول (التعاون السياسي): تعزيز الحوار السياسي من خلال التعاون في مجال الديمقراطية وسيادة القانون، وكذلك فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز التعاون مع البرلمان ومجلس أوروبا والمنظمات الدولية الأخرى، ويشمل هذا البعد أيضاً التعاون فيما يتعلق بالأمن والعدالة وإدارة الحدود ومكافحة الجريمة غير المنظمة...

المحور الثاني (التكامل الاقتصادي والاجتماعي): تهدف الشراكة المتميزة إلى تكامل أعمق للشركاء في الجوانب الاجتماعية والبشرية، وتأخذ في الاعتبار التحديات التي تواجه تونس في مرحلة ما بعد التحول الديمقراطي بما في ذلك ضرورة إنعاش الاقتصاد وضرورة تحقيق التنمية المستدامة بهدف الارتقاء بالعلاقات التجارية والاقتصادية.

المحور الثالث (شراكة أوسع بين الشعوب): تقوم على التعاون والتبادل في مجالات (التعليم، التدريب المهني، التوظيف، البحث والابتكار، الصحة، الثقافة والشباب). وكذلك تطوير الحوار أيضاً في

مسائل الهجرة والتنقل والأمن، من خلال إبرام شراكة تنقل وإنشاء إطار تعاون متوازن ومسؤول في مسائل (حركة الأشخاص، ادارة الهجرة القانونية، حماية حقوق المهاجرين، مكافحة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة المرتبطة بالهجرة).

6. الدعم المحقق لتونس في إطار سياسة الجوار الجديدة:

7.1. استفادة تونس من برنامج "SPRING":

أكد الاتحاد الأوروبي بزيادة دعمه لتونس بشكل كبير وفق برنامج "SPRING"، حيث تم صرف 155 مليون يورو، بفضل الاصلاحات الديمقراطية التي تم تبنيها، مما جعلها المستفيد الأول من البرنامج. (Parlement Européen, 2016, p. 13)، كما بلغ إجمالي المساعدات الانمائية الممنوحة لتونس بين عامي (2011-2013) 445 مليون يورو، إضافة إلى مبلغ قدره 35 مليون يورو في شكل تدابير خاصة. كما منحت سنة 2014 مبلغ 169 مليون يورو موجهة بشكل خاص للانتعاش الاقتصادي والاصلاحات في القطاعات الأساسية (المنظومة القضائية، الإعلام، المساواة بين الرجل والمرأة وغيرها)، وادارة الحدود وتوفير وسائل العيش للمناطق الحضرية ودعم المجتمع المدني، كما منحت سنة 2015 مبلغ 186.6 مليون يورو، قصد دعم ستة برامج مع التركيز على الانتعاش الاقتصادي (بما في ذلك السياحة) واصلاح قطاع الأمن والتنمية الإقليمية. (Commission Européenne, 2017, p. 4)

كما تم زيادة المساعدة المالية لتونس للفترة 2017-2020، حيث تراوحت قيمة هذه المساعدات من 725 إلى 886 مليون يورو، كما تم تخصيص مبلغ قيمته من 405 إلى 616 مليون يورو موزعة حسب القطاعات على النحو التالي (Commission Européenne, 2017, p. 7):

☒ تعزيز الحكم الراشد ودولة القانون (123.2-100.8 مليون يورو) (20%).

☒ تحفيز النمو الاقتصادي المستدام (237-194 مليون يورو) (38,5%).

☒ تعزيز التماسك الاجتماعي بين الأجيال والمناطق (237-194 مليون يورو) (38,5%).

☒ دعم إضافي لتطوير وبناء قدرات المؤسسات (6.16-5.04 مليون يورو) (1%).

☒ تدابير لصالح المجتمع المدني (12.32-10.08 مليون يورو) (2%).

7.2. تمكين المجتمع المدني:

تم إقامة مشروع حوار ثلاثي بين المجتمع المدني التونسي والسلطات التونسية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي في جانفي 2014، له أهداف تتمثل في:

- تعزيز قدرات المجتمع المدني.

- مراقبة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتونس.

وقد بدأ الحوار الثلاثي بين المجتمع المدني والسلطات التونسية والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية المرتبطة بحقوق الإنسان والتي يجب على تونس الاستجابة لها، حيث تم تناول أربعة محاور في إطار هذا المشروع متمثلة في:

- حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

- اصلاح العدالة.

- حقوق المهاجرين واللاجئين.

وتم تشكيل مجموعة عمل لكل من هذه المواضيع مكونة من ممثلين عن الجمعيات الأكثر نشاطاً على الساحة العامة التونسية وخبراء أكاديميين.

وبناءً على نتائج مشروع الحوار الثلاثي، تم تحقيق عدد معين من الإجراءات:

- القدرة على إقامة الثقة بين مختلف الفاعلين (المجتمع المدني، والمؤسسات الأوروبية والدول الأعضاء وممثلي الحكومة التونسية والأحزاب السياسية وممثلي الشعب والهيئات الدستورية).

- تشكيل مجموعات عمل تضم أعضاء من ذوي الخبرة والمستوى السياسي المعترف بهم. (Jendoubi, 2019, p. 8)

7. انعكاس الدعم الأوروبي على الأوضاع السياسية والاقتصادية في تونس:

ساهمت مقارنة الاتحاد الأوروبي الجديدة في دعم المرحلة الانتقالية في تونس، فقد مثلت الاستثناء بالنسبة للاتحاد الأوروبي، حيث تلقت تونس المزيد من المساعدات المالية من طرف الاتحاد الأوروبي. ويمكن تلخيص أهم الانجازات في تونس في التالي:

8.1. إقامة دستور توافقي:

تم المصادقة على دستور تونس الجديد من قبل المجلس التأسيسي الوطني في 26 جانفي 2014؛ بموافقة 200 نائب وتحقق 4 نواب ورفض 12 نائباً، والذي قلص من صلاحيات رئيس الجمهورية مقابل

منحه رئيس الوزراء والبرلمان صلاحيات واسعة، كما حدد فترة حكم الرئيس بعهدتين رئاسيتين فقط فهو دستور يمنع الاستبداد بمنصب الرئاسة. (مركز الأهرام، 2015، صفحة 146)، إضافة لذلك يعتبر هذا الدستور منعرجاً هاماً في تاريخ البلاد السياسي، ذلك لما حمله من مضامين قادرة على حماية الحقوق والحريات العامة مثل الحقوق المدنية والسياسية، الحقوق الاجتماعية، الحق في العمل والسكن. (الرضاني، 2017، صفحة 8)

8.2. إقامة انتخابات حرة ونزيهة:

تم إجراء انتخابات تشريعية تعتبر هي الأولى بعد المصادقة على الدستور والثانية بعد ثورة جانفي 2011؛ والتي انتهت بفوز حزب نداء تونس العلماني بنحو 86 مقعداً من أصل 217 مقعداً، تليه حركة النهضة بـ 69 مقعداً، كما تم إجراء الانتخابات الرئاسية التونسية في 23 نوفمبر 2014؛ والتي انتهت بفوز مرشح حزب نداء تونس الباجي قائد السبسي بـ 55.68% على منافسه محمد منصف المرزوقي الذي تحصل على نسبة 44.42% (الرديسي و شقير، 2015).

8.3. الأوضاع الاقتصادية:

على الرغم من المكاسب السياسية التي حققتها تونس، إلا أنها شهدت خلال المرحلة الانتقالية تدهور في الوضع الاقتصادي، فقد كشفت الاحصائيات الأخيرة للبنك المركزي التونسي عن انكماش الاقتصاد بـ 8.8% في 2020، وبـ 3% سنة 2021، كما تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 31.9% سنة 2021 (يحيوي، 2021).

وبخصوص البطالة، عرفت ارتفاعاً ملحوظاً، فقد أكد مدير منظمة العمل العربية "أن الترتيبات السياسية بعد الأحداث التي شهدتها بعض الدول في المنطقة العربية أخذت أمداً أطول على حساب الترتيبات الاجتماعية والاقتصادية". وأكد أن "ارتفاع نسبة البطالة يعود إلى تراجع الاستثمار وتوقف الإنتاج وظهور مطالب فتوية عطّلت الإنتاج، إضافة على تراجع قطاع السياحة". والجدول التالي يوضح معدل البطالة في تونس خلال الفترة (2010-2020):

الجدول 4: معدل البطالة في تونس خلال الفترة (2010-2020)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المعدل	13.05	18.33	17.63	15.93	15.05	15.16	15.56	15.33	15.46	15.13	16.59

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات منظمة التعاون الإسلامي (2010-2020)، تم الاسترداد

من: <https://www.sesric.org/cif-home-ar.php>

خاتمة:

حاول الاتحاد الأوروبي ربط تونس ضمن مبادرات عديدة منذ السياسة المتوسطة الشاملة وصولاً إلى الشراكة الأورو متوسطة، وسياسة الحوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط. تضمّنت جلّ هذه المبادرات فقرة تؤكد على ضرورة دعم وتعزيز الديمقراطية، وقد فرضت المستجدات في تونس، إعادة تبني نهج جديد يعطي الأولوية لتعزيز ودعم الديمقراطية، حيث جاءت استجابة الاتحاد الأوروبي من خلال بيانين رسميين (شراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك، واستراتيجية جديدة تتعلق بالاستجابة لحوار متغير)، وقد حظيت تونس بدعم كبير وفقاً للمبادئ التي قام عليها النهج الجديد، كما استفادت تونس من مساعدات مالية وفقاً لبرنامج "SPRING" ومرفق المجتمع المدني.

وقد ساهم الدعم الذي قدمه الاتحاد الأوروبي في تحقيق جملة من الإصلاحات، حيث تم إقامة دستور لتونس، إضافة إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

ويمكن القول أن مبادرات الاتحاد الأوروبي في تونس - بالرغم من اختلاف أدائها وآلياتها - إلا أنها تعطي الأولوية للحفاظ على أهدافه ومصالحه. حيث أن السنوات الأخيرة أكّدت عودة الاتحاد الأوروبي إلى نهجه القديم الذي يعطي للبعد الأمني أهمية كبيرة والذي يرتبط بمحاربة الهجرة غير الشرعية والارهاب والجريمة المنظمة إضافة إلى البحث عن المواد الأولية ومصادر الطاقة.

قائمة المراجع:

1. البنك الدولي (2010-2000)، احصائيات البنك الدولي عن الفقر في تونس، تم الاسترداد من <https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.NAHC?view=chart&locations=TN>
2. العربي صديقي، تونس: ثورة المواطنة، ثورة بلا رأس، معهد الدوحة: سلسلة دراسات وأوراق بحثية، 2011.
3. المعهد الوطني للإحصاء، المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة 2010، تونس: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2011.

4. أيمن بلجيلالي، وعبدالحليم غازلي، سياسة الجوار الأوروبية الفرص والتحديات، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 8، العدد 1، 2020.
5. جعفر عدالة، تطور سياسات الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 11، العدد 2، 2014.
6. جهاد عمر الخطيب (2019)، كيف يتحكم الشمال الأفريقي في مستقبل الدول الأوروبية؟، مستخرج من الموقع الإلكتروني: <https://al-ain.com/article/north-africa-europe>
7. حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
8. حمادي الرديسي، وحافظ شقير (2015)، الانتخابات الرئاسية في تونس: بين التنافر والتوافق (مبادرة الإصلاح العربي المحرر)، مستخرج من الموقع الإلكتروني: https://s3.eu-central-1.amazonaws.com/storage.arab-reform.net/ari/2015/03/18110018/Arab_Reform_Initiative_2015-03_Policy_Alternatives_ar_analysis_of_tunisia_presidential_election_the_behind_the_scenes_political_struggle.pdf
9. خضر بشارة. الاتحاد الأوروبي والربيع العربي، مجلة سياسات عربية، العدد 2، 2013.
10. دينا شحاتة، ومریم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، 2011.
11. راغب السرجاني، قصة تونس من البداية إلى ثورة الياسمين 2011، دار الأعلام للنشر والتوزيع، (القاهرة: دار الأعلام للنشر والتوزيع، 2012)
12. رنا العاشوري السعدي، التجربة الديمقراطية في تونس: هاجس متأصل ومسار متعثر، مجلة المستقبل العربي، المجلد 37، العدد 434، 2015.
13. سهام حروري. الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي، مجلة المفكر، المجلد 5، العدد 1، 2018.

14. عائشة يحيوي (2021)، الانتخابات الرئاسية في تونس: بين التنافر والتوافق، وكالة الأناضول، مستخرج من الموقع الإلكتروني: <https://www.aa.com.tr/ar>
15. عبدالنور ناجي، الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي، مركز دراسات الوحدة العربية، (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).
16. عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2012).
17. كمال بن يونس، التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس، السياسة الدولية، 2011.
18. محمد المصطفى بن الحاج، الاتحاد الأوروبي وفرضية الاستعصاء الديمقراطي في ضوء الربيع العربي: تونس ومصر نموذجاً، مجلة اتجاهات سياسية، العدد 8، 2019.
19. محمد سلمان، السياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، 1999.
20. مركز الأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2013-2014، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2015).
21. مسعود الرمضاني، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، (تونس: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2017).
22. مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف، دار الفجر للنشر والتوزيع، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006).
23. منظمة الشفافية الدولية (2006-2010)، إحصائيات، تم الاسترداد من: <https://www.transparency-iq.org>
24. منى زنودة، دور الاتحاد الأوروبي في دعم الديمقراطية في الدول العربية بعد الربيع العربي، مجلة شؤون الأوسط، 2020.
25. نازلي معوض أحمد، السياسات المتوسطة للجماعات الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد 73، 1983.

26. Andoura, S., & Dobrostamat, M. (2011, Mai). *L'UE au défi du printemps arabe : une vision pour nos voisins*. Retrieved from Notre Europe: https://institutdelors.eu/wp-content/uploads/2018/01/document_de_travail_-_l_ue_au_d_fi_du_printemps_arabe_-_une_vision_pour_nos_voisins.pdf
27. Behr, T. (2012, april). After the Revolution: The EU and the Arab Transition. *Policy Paper*.
28. Commission Européenne. (2017, mai 10). *Les Relations entre L'Union Européenne et la Tunisie*. Retrieved from https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/fr/MEMO_17_1263
29. De Coopération Union Européenne. (2018). *Relation Tunisie-Union Européenne: Un Partenariat Privilégié Plans D'Action 2013-2017*. Retrieved from Rapport de Coopération Union Européenne: https://www.europarl.europa.eu/cmsdata/124306/plan_action_tunisie_ue_2013_2017_fr.pdf
30. Gallais, A. (2012, Février). *L'Union Européenne et le "Printemps arabe"*. Retrieved from https://www.pourlasolidarite.eu/sites/default/files/publications/files/wp-upm_0.pdf
31. Jendoubi, K. (2019, juin). *Pour une vision stratégique tunisienne du partenariat avec l'Union européenne*. Retrieved from Euro Med Droits.
32. Parlement Européen. (2016, Décembre). Les politiques de l'Union européenne en Tunisie, avant et après la révolution. Belgique: Direction générale des politiques externes, Département thématique. Retrieved from https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2016/578002/EXPO_STU%282016%29578002_FR.pdf
33. The European Council. (2004). *On an EU Strategic Partnership with The Mediterranean and The Middle East*.

34. The European Union. (2011, December 16). *The EU's response to the 'Arab Spring'*. Retrieved from An official website of the European Union:
https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/fr/MEMO_11_918.